



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

حالة المعابر في قطاع غزة 2020/4/30 - 2020/4/1

استمرت خلال شهر أبريل القيود على الحركة من وإلى قطاع غزة، والتي فرضتها السلطات الإسرائيلية المحتلة والسلطة الفلسطينية منذ أوائل مارس الماضي، وذلك للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد Covid 19. وانعكست هذه الإجراءات بشكل سلبي على سكان قطاع غزة، الذين كانوا يعانون من تدهور كارثي في الأوضاع المعيشية والحياتية، بفعل الحصار الإسرائيلي المتواصل والقيود على حركة نقل البضائع وتنقل الأفراد المفروضة على قطاع غزة منذ 13 عاماً، والتي تسببت في ارتفاع معدلات الفقر والبطالة في القطاع إلى معدلات غير مسبوقة.

وقد تسببت الإجراءات المشددة التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية المحتلة في تقليص عدد الأشخاص والفئات المحدودة التي كان يُسمح لها بالمرور عبر معبر بيت حانون، حيث مُنعت كافة الفئات من اجتياز المعبر، وُسُح بال دخول فقط لحالات إنسانية محددة.

كما انعكست هذه الإجراءات بشكل خطير على المرضى في قطاع غزة، حيث شهد شهر أبريل انخفاض عدد المرضى الذين سُح لهم بالسفر للعلاج في الخارج بشكل حاد، بسبب تقليص تحويل المرضى للعلاج في الخارج إلى أقصى حد ممكن، والاكتفاء بتحويل الحالات المرضية بالغة الخطورة فقط، والتي لا يتوفر علاجها نهائياً في قطاع غزة. وفي الحالات المحدودة التي تمكن فيها المرضى من السفر إلى الضفة الغربية أو إسرائيل للعلاج، فاتهم عاثوا عند عودتهم من إجراءات الحجر الصحي، رغم ضرورتها ضمن إجراءات الوقاية لمنع انتشار فيروس كورونا.

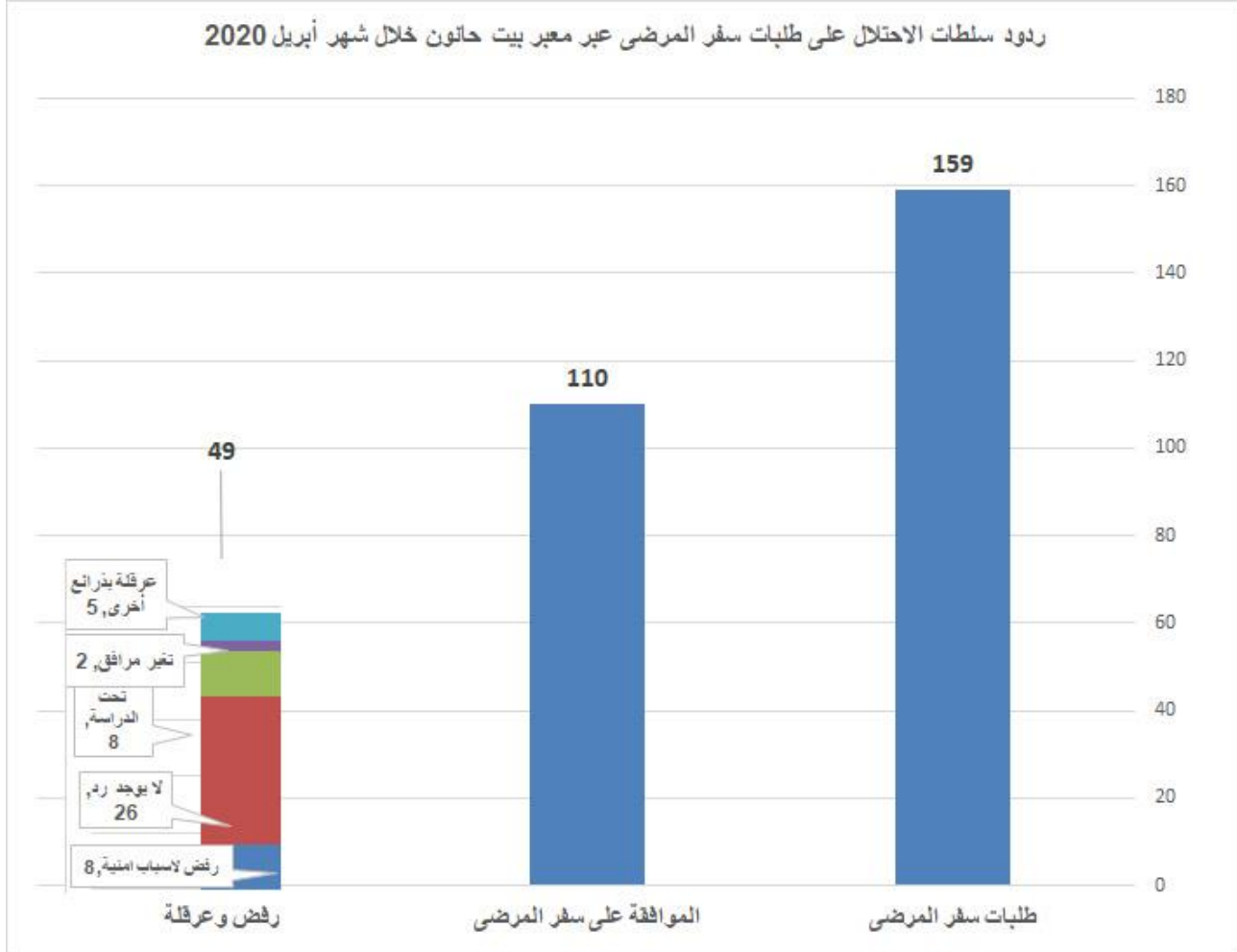
وفي وقت متزامن، واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال (شهر أبريل) حصارها المفروض على قطاع غزة للعام الثالث عشر على التوالي، حيث استمرت في فرض القيود المشددة على حركة وتنقل سكان قطاع غزة، وما زالت ترفض السماح لمعظم سكان القطاع الخروج منه أو العودة إليه من خلال معبر بيت حانون "إيرز". كما واصلت السلطات المحتلة منع توريد مئات السلع والمواد الأساسية، التي تعتبرها "مواد مزدوجة الاستخدام"¹. وقد نجم عن ذلك مزيد من التدهور على الأوضاع الاقتصادية، والصحية، والتعليمية، وأوضاع البنية التحتية. كذلك استمرت في حظر تصدير منتجات قطاع غزة، واستنتت من ذلك كميات محدودة جداً من المنتجات الزراعية، لا تتجاوز 10% من معدل الصادرات الشهرية قبل فرض الحصار.

القيود على حركة الأفراد

- استمرت خلال شهر أبريل القيود على حركة وتنقل سكان القطاع عبر معبر بيت حانون "إيرز"، وقد ازدادت القيود حدة منذ أوائل شهر مارس الماضي، حيث مُنعت كافة الفئات التي كان يسمح بمرورها في نطاق ضيق جداً من المرور عبر معبر بيت حانون "إيرز"، وهي: المرضى من ذوي الحالات الخطيرة ومرافقهم؛ المواطنون الفلسطينيون حملة الجنسية الإسرائيلية؛ الصحفيون الأجانب؛ العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية؛ التجار ورجال الأعمال؛ أهالي المعتقلين في السجون الإسرائيلية؛ وبعض المسافرين عبر معبر الكرامة. وفي المقابل سمحت بمرور عدد من الحالات الإنسانية المحددة بشكل ضيق جداً، ومعظم من سُح لهم بالمرور هم من المرضى، الذين يعانون من أمراض خطيرة ومستعصية، ولا يوجد لهم علاج في قطاع غزة.
- المرضى: قلصت وزارة الصحة الفلسطينية تحويل المرضى للعلاج في الخارج إلى أقصى حد ممكن، وحولت فقط الحالات المرضية بالغة الخطورة، والتي لا يتوفر علاجها نهائياً في قطاع غزة. ورغم ذلك، فإن سلطات الاحتلال عرقلت سفر 49 مريضاً من المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة، وذلك من أصل 159 طلب تصريح للعلاج، أي ما نسبته (42.1%) من إجمالي الطلبات المقدمة. وقد عزت سلطات الاحتلال رفض 8 طلبات لأسباب أمنية (5%)، ولم ترد على 26 طلباً (16.3%)،

¹ - تدعي السلطات الإسرائيلية المحتلة أن هذه المواد رغم استخدامها لأغراض مدنية، يمكن أن تستخدم في تطوير القدرات القتالية للمقاومة الفلسطينية.

وأخبرت الردود (تحت الدراسة) على 8 طلبات (5%)، فيما طلبت السلطات المحتلة من مريضين اثنين تغيير مرافقيهم (1.2%)، وتأخر سفر 5 مرضى (3.1%) بذرائع مختلفة.



- استمرت السلطات الإسرائيلية في فرض القيود على الاحتياجات التي يسمح للمسافر، عبر معبر بيت حانون "ايرز"، باصطحابها معه أثناء اجتياز المعبر، ومن ضمن هذه القيود منع حيازة الأجهزة الالكترونية والكهربائية ومواد التجميل والمواد الغذائية، كما يمنع المسافرين من وضع احتياجاتهم في حقائب ذات عجلات.
- وفقاً لبيانات وزارة الشؤون المدنية، فقد سمحت السلطات الاسرائيلية خلال شهر ابريل لـ 200 مواطن بمغادرة قطاع غزة، من بينهم 4 أجانب، فيما عاد إليه 422 مواطناً. ولا تعبر هذه الإحصائيات عن عدد الأشخاص المسموح لهم بالمرور، فعدد الحاصلين على تصاريح أقل بكثير من عدد مرات المرور، ولكن يستطيع حامل التصريح المرور عبر المعبر أكثر من مرة خلال الشهر الواحد. وتشمل الفئات المسموح لها بالمرور من خلال معبر بيت حانون: العاملون في المنظمات الدولية، الدبلوماسيون، أصحاب الحاجات شخصية، المسافرين عبر معبر الكرامة "جسر اللنبي"، وعرب 1948.

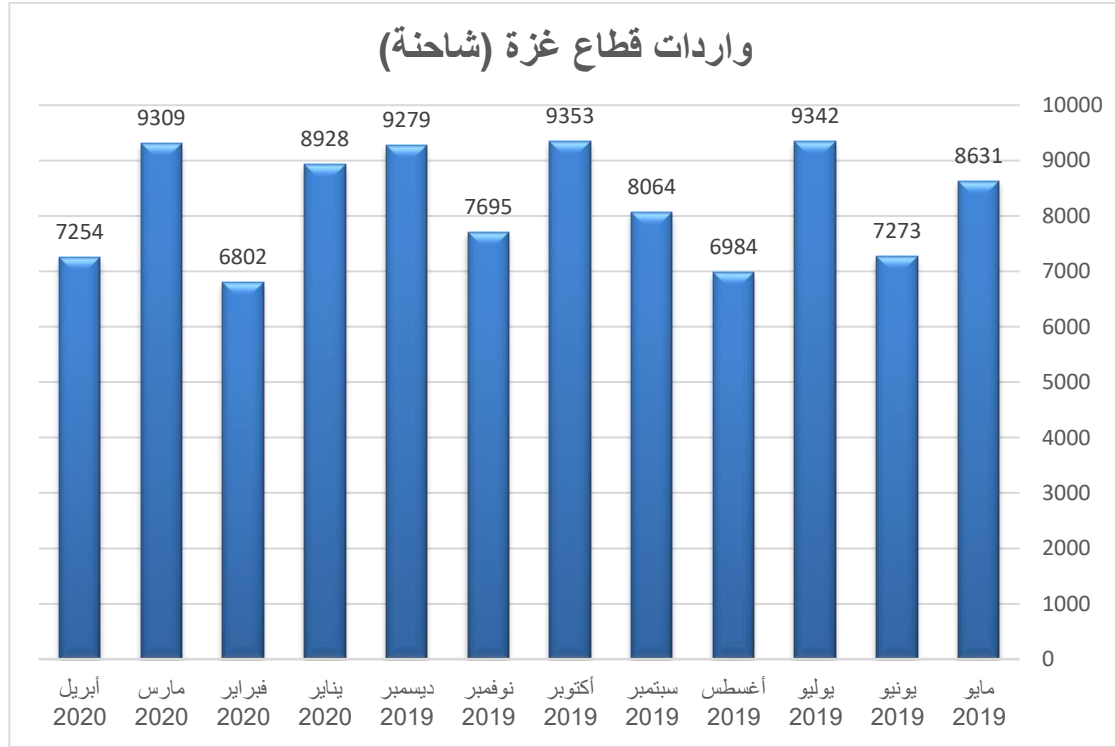


المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

■ **زيارات المعتقلين:** لم تسمح سلطات الاحتلال خلال شهر أبريل لذوي المعتقلين، بزيارة أبنائهم في السجون الإسرائيلية. ويعتبر حرمان زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون الإسرائيلية مخالفاً للتفاهات التي تم التوصل إليها بين المعتقلين والسلطات الإسرائيلية في مايو 2012. ويتعرض ذوو المعتقلين أثناء الزيارة لممارسات تعسفية، وعراقيل، وإجراءات تفتيش مهينة وغير أخلاقية. وتزامن استمرار الحصار الإسرائيلي مع الإجراءات المشددة التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية المحتلة للحد من انتشار فيروس كورونا،

القيود على حركة البضائع والسلع

■ رغم استمرار فرض القيود المشددة على توريد السلع إلى قطاع غزة، سمحت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال الفترة التي يغطيها التقرير بتوريد 7254 شاحنة. وقد أغلق المعبر خلال شهر أبريل لمدة 14 يوماً، أي ما يعادل (46.6%) من أيام الفترة التي يغطيها التقرير.



■ **استمرار حظر صادرات قطاع غزة:** ما زالت سلطات الاحتلال تفرض حظراً على تصدير منتجات قطاع غزة، وفي استثناء محدود تسمح بتصدير كميات محدودة جداً من بعض السلع، معظمها يتم تصديرها إلى الضفة الغربية، والكميات القليلة الأخرى إلى إسرائيل وبعض دول العالم. وقد سمحت السلطات المحتلة خلال شهر أبريل بتصدير 202 شاحنة، منها 148 شاحنة إلى الضفة الغربية، و23 شاحنة إلى إسرائيل، و31 شاحنة للعالم الخارجي. وتحتوي الشاحنات المصدرة على منتجات زراعية، سمك، أثاث، جلود مواشي، خردة المنيوم، وملابس، وكمادات. وتعادل صادرات شهر أبريل 4.4% من حجم الصادرات الشهرية قبل فرض الحصار في يونيو 2007، والتي كانت تبلغ نحو 4500 شاحنة شهرياً.

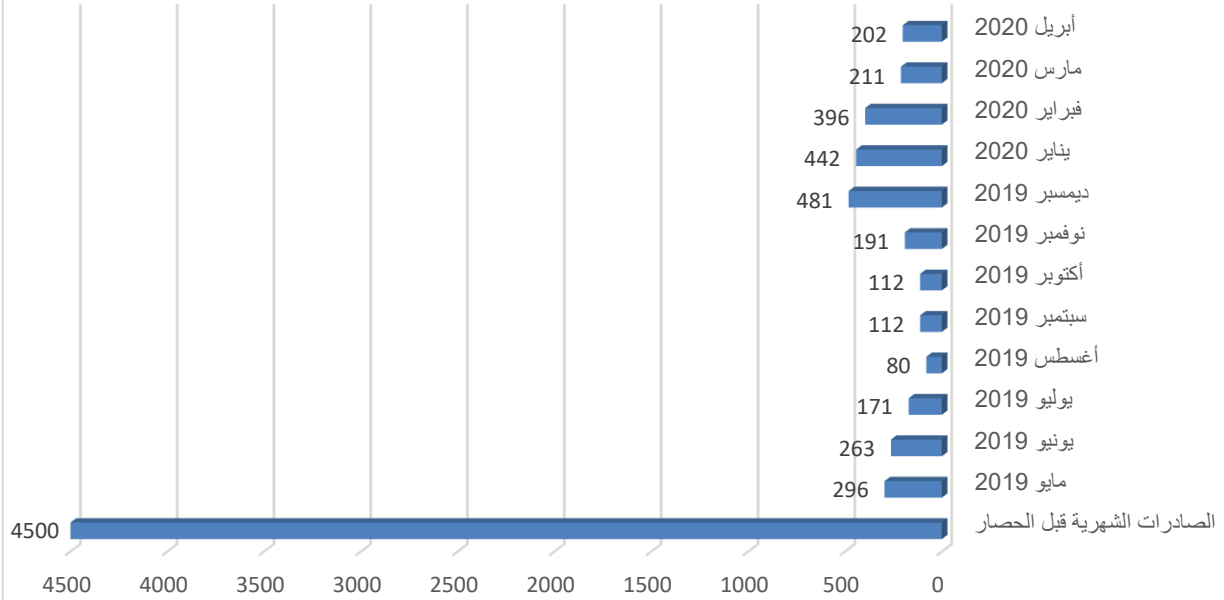
غزة - شارع جمال عبد الناصر "الثلاثيني" - مجمع الرويا - الطابق 12 - مقابل جامعة الأزهر وبيجوار الهلال الأحمر - د. حيد عبد الشافي

ص. ب. 1328 تليفون 2825893 / 2824776 فاكس 2835288

Gaza- Jamal 'Abdel Nasser "al-Thalathini" Street - Al-Roya Building- Floor 12 - Opposite to al-Azhar University - Near Palestine Red Crescent Society (PRCS) -Dr. Haidar 'Abdel Shafi

PO Box 1328 Tel/: 08 - 2824776 / 2825893 Fax 2835288 E-mail: pchr@pchgaza.org - Web page: www.pchgaza.org

صادرات قطاع غزة



■ ما زالت سلطات الاحتلال تفرض قيوداً مشددة على توريد السلع التي تصنفها على أنها "مواد مزدوجة الاستخدام"، وتضع السلطات الإسرائيلية رسماً على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام 62 صنفاً، تحتوي مئات السلع والمواد الأساسية. وتعتبر المواد المدرجة على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام أساسية لحياة السكان، ويساهم فرض القيود على توريدها في تدهور أوضاع البنية التحتية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، والصحية، والتعليمية. ومن هذه المواد: معدات الاتصال، المضخات، مولدات الكهرباء الكبيرة، القضبان الحديدية، أنابيب الحديد بجميع أقطارها، أجهزة لحام المعادن، قضبان الصهر المستخدمة في اللحام، أنواع متعددة من الأخشاب، أجهزة UPS التي تحمي الأجهزة الكهربائية من الضرر عند انقطاع في التيار الكهربائي بشكل مفاجئ، أجهزة التصوير بالأشعة السينية، الرافعات والمعدات الثقيلة، والمساعدات الكهربائية، وأنواع من البطاريات، والعديد من أصناف الأسمدة.

■ تتسم عملية تقديم الطلبات الخاصة بسكان قطاع غزة للحصول على السلع التي تصنفها سلطات الاحتلال على أنها "مواد مزدوجة الاستخدام" بالتعقيد والغموض. فعلى الشخص من سكان غزة أن يقدم طلباً إلى لجنة تنسيق دخول البضائع الفلسطينية التي تقوم بدورها بتمرير الطلب إلى مديرية التنسيق والارتباط الإسرائيلية في معبر إيريز، ويتم تصنيفها وإرسالها إلى الضابط الإسرائيلي المناسب للرقابة على السلعة. وعلى التاجر الفلسطيني إتمام الصفقة التجارية مع البائع أو الوسيط الإسرائيلي، وعليه تسديد ثمنها من أجل تقديم الطلب. وفي حال كان الرد إيجابياً يُسمح حينها بتنسيق تفاصيل دخول البضاعة عبر معبر كرم أبو سالم، وقد أكد عدد من التجار والمقاولين للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان تعقيد هذه العملية، حيث تعتمد سلطات الاحتلال على تأخير الردود على الطلبات لأشهر، وفي حالات كثيرة تقوم سلطات الاحتلال المتمركزة في معبر كرم أبو سالم بإرجاع البضائع التي تمت الموافقة على دخولها. ويتسبب ذلك في خسائر فادحة للتجار الذين يتكفون بتسديد مبالغ كبيرة لأرضية الميناء والمخازن، وللمقاولين المتعهدين على تسليم مشروعاتهم في مواعيد محددة.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

• الحركة على معبر رفح البري:

اتخذت السلطات في غزة وبالاتفاق مع السلطات المصرية قراراً باغلاق فتح معبر رفح الحدودي، وذلك ضمن حالة الطوارئ المعلنة في قطاع غزة للحد من انتشار فيروس كورونا. وقد عمل المعبر استثنائياً، وباتجاه واحد فقط لعودة الحالات الإنسانية لمدة 4 أيام فقط، تمكن خلالها 1639 مواطناً من العودة إلى قطاع غزة، كما تم إدخال 5 حالات وفاة، كانوا قد قضوا في جمهورية مصر العربية. وما زال آلاف المواطنين المسجلين للسفر بكشوفات وزارة الداخلية غير قادرين على السفر بحسب هيئة المعابر والحدود في غزة.

ويعاني المسافرون العائدين إلى قطاع غزة من إجراءات التفتيش التي تقوم بها السلطات المصرية، والتي تتسم بكونها طويلة ومتكررة وغير مبررة. وتتسبب هذه الإجراءات في إطالة مدة رحلة العودة من القاهرة إلى معبر رفح لعدة أيام، يبيت فيها المسافرون في السيارات والاستراحات العامة، بعد أن كانت تستغرق أقل من 6 ساعات.

هذا المشروع بدعم من



الاتحاد الأوروبي

"تم اصدار هذه النشرة بدعم من الاتحاد الأوروبي. ان محتويات هذه النشرة هي من مسؤولية المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ولا تعكس بأي شكل من الاشكال وجهة نظر الاتحاد الأوروبي."

غزة - شارع جمال عبد الناصر "الثلاثيني" - مجمع الرويا - الطابق 12 - مقابل جامعة الازهر ويجوار الهلال الأحمر - د. حيد عبد الشافي

ص. ب 1328 تليفون 2825893 / 08 2824776 فاكس 2835288

Gaza- Jamal 'Abdel Nasser "al-Thalathini" Street - Al-Roya Building- Floor 12 - Opposite to al-Azhar University - Near Palestine Red Crescent Society (PRCS) -Dr. Haidar 'Abdel Shafi

PO Box 1328 Tel/: 08 - 2824776 / 2825893 Fax 2835288 E-mail: pchr@pchgaza.org – Web page: www.pchgaza.org